



كلية الحقوق
جامعة الموصل

العيب الاجرائي في الخصومة المدنية

-دراسة مقارنة-

رسالة تقدمت بها الباحثة

ميسون بشير خضر تمر العباسي

إلى

مجلس كلية الحقوق – جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في قانون المرافعات والإثبات

بإشراف

الأستاذ الدكتور

فارس علي عمر الجرجري

أستاذ قانون المرافعات والإثبات

المستخلص

تناولت في هذه الدراسة موضوع العيب الاجرائي في الخصومة المدنية ودوره في قانون المرافعات المدنية العراقي ، ومقارنتها مع غيرها من القوانين ، كقانون المرافعات المدنية والتجارية المصري، وكذلك قانون الاجراءات المدنية الفرنسي.

وإن الهدف من هذه الدراسة ،هو السعي نحو معالجة هذا الموضوع الحساس في قانون المرافعات ومحاولة ايجاد الوسائل الفعالة للوصول الى نتائج عملية وكافية تعمل على تطهير العيب الاجرائي من النواقص التي قد تصيب الاجراءات. فالمحل الاجرائي الذي لا يتطابق مع نموذج القانوني إما لعدم إتخاذها أصلاً أو لاتخاذها بشكل معيب مما يؤدي الى تجريده من آثاره القانونية مما يعرضه للجزاء ولكل جزء عناصره وطبيعته القانونية لكل عيب من العيوب التي تصيب الاجراء .

فقد تطرقنا لموضوع العيب الاجرائي الذي يحدث في العمل الاجرائي والذي يجعله بالتالي معرضاً للجزاء اما جزاء البطلان او جزاء السقوط أو جزاء الدفع بعدم قبول الدعوى، إذ تناولنا العيب الاجرائي بجوانبه كافه، من حيث مفهومه والتعريف به ،فضلاً عن تمييزه عن غيره من المصطلحات والحالات القانونية المشابهة له، وكذلك تطرقنا الى المستلزمات والشروط الشكلية والموضوعية اللازمة لصحة العمل الاجرائي ،وفي حالة فقدت هذه المستلزمات اصبح الاجراء القضائي معيباً، موجبا للجزاء ، وكذلك تطرقنا الى معرفة وتحديد سلطة القاضي في التحقق من وجود العيب الاجرائي ،سواء أكان هذا التقدير مقيداً ،أم مرناً في تحديد العيب الاجرائي، والعمل على تحديد صور العيوب الاجرائية ، من حيث اذا كانت مخالفة للإجراءات القضائية ،أو عند إنقضاء مواعيدها القانونية ،أو في حالة انتفاء شرط من شروط قبول الدعوى ، ولغرض معالجة هذه العيوب ،يتطلب دراسة الوسائل والطرق التي تحد من هذه العيوب عن طريق وسائل التطهير المستخدمة للإجراء القضائي، أما عن طريق التطهير بطريق التكملة و بإضافة الاجراء الناقص، أو التصحيح بالحضور أو التصحيح بتحقيق الغاية من الاجراء المعيب وقد اتضح لنا من خلال الدراسة المقدمة حرص التشريعات على تنظيم مظاهر هذه العيوب وايجاد الحلول المناسبة لها، التي تكفل حسن انتظام سير الخصومة المدنية ، كما انها تدفع الخصوم الى ضرورة القيام بالإجراءات القضائية حتى لا تتأبد الخصومة ،ولكي لا يتخذها البعض وسيلة للتسويف والمماطلة ،لذلك فإن من المنطق والعرف والمصلحة ومن اجل تحقيق القضاء العادل العاجل واحترام هيبة القانون ،واتخاذ الاجراءات السليمة الموافقة لنموذجها الذي رسمه المشرع .

ABSTRACT

This study sheds light on procedural flaw in civil suits and its role in Iraqi civil suits law, comparing it with Egyptian and French civil and commercial laws.

The aim of this study is to treat this sensitive issue in suits law, find efficient means to reach practical efficient solutions to purify procedural flaws from impurities of procedures . procedural action that doesn't suit its legal frame either for its absence in first place or applying it incorrectly to extract it from its legal effects to make it punishable . each part got its legal elements and nature that confront each procedural flaw.

Researcher tackled procedural flaw within procedures making it vulnerable to punishment either in refusal or denial or rejection. researcher tackled all aspects of procedural flaw in concept and definition to discriminate it from other similar legal terms and cases ; not to forget to mention necessary theoretical and objective requirements and conditions of the achievement of procedural action. in case of failure to fulfill these conditions, legal action becomes flawed and calls for punishment. the researcher also tackled issue of authority of judge to check existence of procedural flaw, whether this authority was restricted or flexible to set procedural flaw, correct them whether these flaws were illegal or out of date or missing a condition to accept the suit in order to treat these flaws we need to study means and methods to decrease these flaws either by purification of judicial procedures either fully or adding missing part or correct by presence or by fulfilling the aim of flawed procedure.

The researcher concluded that Iraqi legislations to organize these flaws and find suitable solutions so that civil trial go smoothly, urge opponents to take legal procedures to solve the suit fast and not to be subject of stall . So that it is logical to fulfill right justice, respect law take correct procedures according to law.

**Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Mosul
College of Law**



Procedural defect in civil litigation

- A comparative Study -

Submitted by

Maison Basheer Khodr Al-Abassi

A master thesis

In

Private Law/Civil Proceedings Law

Supervised by

Dr. Faris Ali Omar Al-Jarjari

Prof. of Proceedings Law